الثانى مستلزم المحال فتعيين الاول وانما استلزم الثانى المحال لان كل
ما لابد له اى منه فى المؤثريه لو لم يكن حاصلا فى الازل يكون بعضه حادثا
ضرورة فحينئذ اى فحين اذ كان بعض حادثا يلزم اما ان يكون الحادث قديما
او التسلسل وكلاهما باطلان وانما لزم ذلك لان كل ما لابد له اى منه فى
مؤثرية ذلك الحادث الذى هو بعض كل ما لابد منه فى مؤثرية الله تعالى
فى ايجاد العالم لا يخلو من ان يكون ثابتا فى الازل اولم يكن ثابتا فيه فان كان
ثابتا فيه يلزم قدم ذلك الحادث لامتناع تخلف المعلول حينئذ اى حين
اذ كان كل ما لابد منه ثابتا فى الازل عن العلة التامة مستبين وقوله عن العلة
ساقط من بعض النسخ وان لم يكن كل ما لابد منه فى مؤثرية الله تعالى فى ايجاد
ذلك الحادث ثابتا فى الازل فبعضه حادث والكلام فيه اى فى البعض الثانى
كما ذكرنا فى البعض الاول بان نقول كل ما لابد منه فى مؤثرية الله تعالى فى
ذلك البعض اما ان يكون ثابتا فى الازل اولم يكن فان كان ثابتا فيه يلزم قدم
ذلك الحادث لامتناع تخلف المعلول حينئذ عن علته التامه وان لم يكن ثابتا
فيه فبعض حادث والكلام فيه كالكلام فى البعض الثانى وهكذا فيلزم اما
القدم اى قدم الحادث بتقدير ان يكون كل ما لابد منه ثابتا فى الازل او التسلسل
بتقدير ان لا يكون ثابتا فيه فثبت بذلك استحاله الشق الثانى فثبت الاول
واذا ثبت الاول وهو ان كل ما لابد له اى منه فى المؤثرية فى ايجاد الله تعالى
العالم حاصل فى الازل يلزم ازليته العالم لانه لو كان حادثا حينئذ فاخذنا فى
حدوثه بوقت سبق وهو وقت حدوثه لا يخلو من ان يكون لامور ازليه ما كان
ثابتا فى الازل اولم يكن لامر كذلك فان كان الاول وقد ثبت ان كل ما لابد منه
فى المؤثرية فى ايجاد العالم فى الازل يلزم ان يكون كل ما لابد منه اى

فى المؤثرية فى الازل حاصلا كما ثبت وغير حاصل لعدم كون ذلك الامر الزائد فى
الازل هذا اى كون كل ما لابد منه فى الازل حاصل خلف اى باطل لامتناع
اجتماع الحصول وعدم الحصول فى وقت واحد وان كان الثانى وهو ان لا يكون
اختصاص حدوث العالم لامر زائد ما كان فى الازل مع استوايه بالنسبة
الى جميع الاوقات يلزم رجحان احد جانبى الممكن وهو جانب الوجود اى
حدوثه فى ذلك الوقت على عدم حدوثه فيه لامرجح قال التفتازانى وفيه
نظر لان ذلك انما يلزم اذ لم تكن علته التامة حاصلة فى ذلك الوقت وهو
ممنوع نعم يلزم ترجيح ذلك الوقت على اوقات اخر بلا مرجح وفيه نظر ايضا
لجواز ان يكون الاختصاص بذلك الوقت الامر كان فى الازل وهو ارادة الله
تعالى وجوده فى ذلك الوقت فلا يلزم الرجحان بلا مرجح انتهى وهو اى رجحان
احد جانبى الممكن لامرجح محال واذا بطل لازم حدوث العالم بطل حدوثه
فثبت ازليته وهو المطلوب وما ذكره هنا هو الموعود بقوله لامتناع تخلف المعلول
عن علته التامه مسبوقه بما يجب به وجوده
عنده وجودها فيجوز وجوده فى وقت دون وقت اخر فاختصاص وجوده
باحدهما ان كان لامرجح وقع الممكن لامرجح وان كان لمرجح لم تكن العلة
التامة علة تامة هذا خلف فان قال المعلل فى دفع معارضة السايل لانسلم
ان الترجيح بلا مرجح محال بل واقع لان الهارب عن السبع والجائع يختار احد الطريقين واحد
الرغيفين المتساويين بلا مرجح فذلك المنع مما لا يضر السائل فى تلك المعارضة لان
السايل يرد فى المحالية ويقول لا يخلو من ان يكون ذلك الترجيح بلا مرجح محال
او لم يكن محالا فان كان محالا ثبت ما ذكرنا من الدليل لسلامته عن هذا المنع
وان لم يكن محالا فجاز وجود العالم بلا مرجح فلا يحتاج الى ما يرجح جانب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)